

التحديات الحرجة أمام حركات الإسلام السياسي في الوطن العربي



فريق الأزمات العربي Arab Crises Team- ACT

فريق عربي متخصص معني برصد ومتابعة الأزمات العربية، وتناولها بالدراسة والتحليل وتقديم، ما أمكن، ما يلزم من توصيات للأطراف ذات الصلة، ويلتزم الفريق الدقة والموضوعية في تناوله للقضايا العربية، ويعمل ضمن برامج مركز دراسات الشرق الأوسط في الأردن.

ويضم الفريق كل من:

الأستاذ الدكتور أحمد سعيد نوفل / أستاذ العلوم السياسية في جامعة اليرموك وعضو هيئة تحرير مجلة دراسات شرق أوسطية.

الأستاذ عاطف الجولاني / كاتب ومحلل سياسي أردني.

الدكتور عبد الحميد الكيالي / مدير وحدة البحوث والاستشارات في مركز دراسات الشرق الأوسط.

المهندس عبد الهادي الفلاحات / نقيب المهندسين الزراعيين الأسبق وناشط نقابي.

اللواء المتقاعد موسى الحديد / الباحث الاستراتيجي وعضو مجلس أمناء مركز دراسات الشرق الأوسط.

الفريق المتقاعد الدكتور قاصد محمود / الباحث الاستراتيجي.

الأستاذ جواد الحمد / مدير مركز دراسات الشرق الأوسط.

الصفحة	المحتويات
٣	الملخص التنفيذي
٦	أولاً: توصيف الأزمة
٩	ثانياً: التحديات الحرجة أمام حركات الإسلام السياسي
١٠	ثالثاً: الاحتمالات وتداعياتها
١١	رابعاً: محددات الاحتمالات وتحولاتها
١٢	خامساً: التوصيات
١٥	الملخص التنفيذي بالانجليزية

الملخص التنفيذي

التحديات الحرجة أمام حركات الإسلام السياسي في الوطن العربي

شهدت المنطقة العربية منذ بدايات العام ٢٠١١ سلسلة من التحولات السياسية تراوح مداها بين الثورات والحركات الإصلاحية؛ حيث بدأت الثورات في تونس ومصر، ثم في كل من ليبيا واليمن وسوريا، بينما قامت حركات إصلاحية في الأردن والمغرب والعراق. وفي أعقاب هذه التحولات شهد أكثر من بلد عربي مرحلة انتقالية مميّزاها جملة من الاضطرابات السياسية والاجتماعية والاقتصادية امتدت لتشمل المجال الأمني والعسكري، وهي اضطرابات عزاها البعض إلى الثورات والحركات الإصلاحية ذاتها، ولاحقاً للقوى السياسية التي تصدرت المشهد، بينما يرى مؤرخون وعلماء اجتماع واقتصاد بأنها نتاج مشاكل بنيوية على مستوى الدولة والمجتمع لم ينجح النظام العربي الرسمي في علاجها على امتداد العقود الستة الماضية، وهو ما أدى إلى تراكم أوضاع سياسية واجتماعية واقتصادية غاية في السوء والتعقيد لم يكن دور الثورات والحركات الإصلاحية إلا كشفها.

لم تصدر حركات الإسلام السياسي وحدها المشهد خلال الثورات العربية؛ حيث ساد جو التغيير ومحاربة الفساد والظلم والاستبداد، وإنما كانت هذه الحركات جزءاً من قيادة وطنية أوسع ضمت مختلف التوجهات، وعلى الرغم من ذلك فإن التحولات المشار إليها رافقها قلق إقليمي ودولي، وهو ما يؤكد أن سبب هذا القلق يتمثل بالتغيرات التي يمكن أن تؤدي إليها هذه التحولات على المدى المتوسط والبعيد، وخاصة ما يتعلق منها بتعزيز المسار الديمقراطي والمشاركة الشعبية والاستقلال السياسي والتنمية الشاملة، ووصول حركات الإسلام السياسي إلى السلطة منفردة أو مشاركة.

وعلى الرغم من طبيعة الاصطفافات الأيديولوجية في بعض الدول العربية فيما يتصل بالشأن السياسي، فإن فريق الأزمات العربي - ACT يرى أن الأزمة القائمة تتمحور حول السياسة، بمعنى أنها أزمة سلطة وحكم، وإن جرى توظيف الأيديولوجيا فيها من قبل هذا الطرف أو ذاك. كما يؤكد الفريق بأن الأزمة هي

بالأساس أزمة تحول أو مخاض ديمقراطي بعد أكثر من ستة عقود على الاستقلال غُيب فيها النقاش المجتمعي الديمقراطي الحقيقي.

بدا طبيعياً أن تواجه حركات الإسلام السياسي التي تصدّت لمهام الحكم في أعقاب الثورات العربية في كل من مصر وتونس والمغرب، أن تواجه مشاكل أو أزمات، وذلك يعود في الأساس إلى أن حركات الإسلام السياسي بعد الثورات بدأت العمل في مساحات جديدة تتصل بالشأن العام، وعلى رأسها الحكم، كان قد تم إقصاؤها عن العمل فيها إلى جانب قوى سياسية معارضة أخرى لأنظمة الحكم السابقة التي استبدت وتفردت بالحكم، غير أن ما زاد من أزمة هذه الحركات الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية المتردية التي ورثتها عن هذه الأنظمة في ظل مرحلة انتقالية، وارتفاع توقعات المواطنين في أعقاب الثورات. وفي السياق ذاته، فإن حركات الإسلام السياسي لم تستطع أن تتعاون مع القوى السياسية الأخرى رغم حصولها على تأييد شعبي كبير في صناديق الانتخابات في المرحلة التي أعقبت الثورات، وذلك في ضوء غياب نظرية الشراكة الوطنية لدى مختلف الأطراف السياسية بعد الثورات، وهو ما أدى بها إلى أن تتحمل مسؤولية المرحلة الانتقالية وحدها.

ونظراً لما لحركات الإسلام السياسي من وزن سياسي وشعبي في الوطن العربي فقد باتت تمثل نقطة محورية في نجاحات الربيع العربي وعملية التحول الديمقراطي، ولذلك فإن أي أزمة تتعرض لها هذه الحركات سوف تنعكس على واقع الربيع العربي في المنطقة إن إيجاباً أو سلباً.

في ضوء ما تشهده المنطقة من حراك سياسي واجتماعي فإن الاحتمالات المتعلقة بأزمة حركات الإسلام السياسي وتداعياتها على الوطن العربي لا تنحصر في احتمالات متماثلة لهذه الحركات، وإنما قد تتنوع لدرجة التباين التام بين مختلف الأقطار، ويعود ذلك في الأساس إلى التباين الجيوسياسي والاعتبارات الخاصة بكل حركة من حركات الإسلام السياسي والسمات الاجتماعية والاقتصادية للدولة ووزنها الإقليمي والدولي، ومن أبرز هذه الاحتمالات:

- تصاعد المواجهة والصراع بين تيار الإسلام السياسي من جهة والأطراف المنافسة والمتضررة من جهة ثانية.
- التوصل إلى حلول وتوافقات سياسية.
- استمرار الوضع القائم من حيث المواجهات والصراعات السياسية وحالة الانقسام السياسي والشعبي.

وخلص التقرير إلى عدد من التوصيات، ومن أبرزها:

١. أن يرسل الإسلاميون رسائل تطمين لاجتياز المرحلة بسلام ونجاح، ومن أجل تخفيف حدة النزاعات والخلافات الداخلية والعربية، لمصلحة إنجاز أهداف الثورات وحركات الإصلاح،
٢. أن تؤكد حركات الإسلام السياسي التزامها بمدنية الدولة التي تستند إلى المرجعية الإسلامية، والتي تختلف كلياً عما يعرف بالدولة الدينية (الثيوقراطية) بالمعنى العلمي، وأنها ستلتزم بأن الأمة مصدر السلطات، وبتداول السلطة من خلال صناديق الاقتراع.
٣. أن يعرض الإسلاميون أفكارهم وبرامجهم وفق خطاب منسجم على المستوى الداخلي والخارجي يفتح المجال أمام المواطنين للتعاطي مع هذه البرامج بحرية ودون أي نوع من الإجبار.
٤. أن تُبأشر جميع القوى السياسية العربية من إسلامية وقومية ويسارية وغيرها بإجراء حوار معمق بعيداً عن الإعلام
٥. أن تدرك الدول العربية المتخوفة من الثورات أن حركات الإسلام السياسي هي مكون أساسي في الوطن العربي، وأن التعامل الأمني مع هذه الحركات بعيداً عن التعامل السياسي، من شأنه أن يهدد السلم المجتمعي.

التحديات الحرجة أمام حركات الإسلام السياسي في الوطن العربي*

أولاً: توصيف الأزمة

شهدت المنطقة العربية منذ بدايات العام ٢٠١١ سلسلة من التحولات السياسية تراوح مداها بين الثورات والحركات الإصلاحية؛ حيث بدأت الثورات في تونس ومصر، ثم في كل من ليبيا واليمن وسوريا، بينما قامت حركات إصلاحية في الأردن والمغرب والعراق. وفي أعقاب هذه التحولات شهد أكثر من بلد عربي مرحلة انتقالية مميّزاها جملة من الاضطرابات السياسية والاجتماعية والاقتصادية امتدت لتشمل المجال الأمني والعسكري، وهي اضطرابات عزاها البعض إلى الثورات والحركات الإصلاحية ذاتها، ولاحقاً للقوى السياسية التي تصدرت المشهد، بينما يرى مؤرخون وعلماء اجتماع واقتصاد بأنها نتاج مشاكل بنيوية على مستوى الدولة والمجتمع لم ينجح النظام العربي الرسمي في علاجها على امتداد العقود الستة الماضية، وهو ما أدى إلى تراكم أوضاع سياسية واجتماعية واقتصادية غاية في السوء والتعقيد لم يكن دور الثورات والحركات الإصلاحية إلا كشفها.

ويتجاذب توصيف المشهد الحالي في أعقاب الثورات العربية عدد من التوجهات، بعضها يندرج في إطار الخصومة السياسية والأيدولوجية، وبعضها الآخر في إطار التوجيه الإعلامي، وبعضها في إطار التوصيف الواقعي... إلخ، وهو ما أسهم في ضعف التحليل الموضوعي والمحايد في النقاش العام على المستوى السياسي

والفكري والإعلامي العربي. ومن هنا يأتي حرص فريق الأزمات العربي - ACT في مركز دراسات الشرق الأوسط بأن ينأى عن هذه الأجواء فيما يقدمه من توصيف وتحليل وتوصيات فيما يتصل بهذا الشأن. لم تتصدر حركات الإسلام السياسي وحدها المشهد خلال الثورات العربية؛ حيث ساد جو التغيير ومحاربة الفساد والظلم والاستبداد، وإنما كانت هذه الحركات جزءاً من قيادة وطنية أوسع ضمت مختلف التوجهات، وعلى الرغم من ذلك فإن التحولات المشار إليها رافقها قلق إقليمي ودولي، وهو ما يؤكد أن سبب هذا القلق يتمثل بالتغيرات التي يمكن أن تؤدي إليها هذه التحولات على المدى المتوسط والبعيد، وخاصة ما يتعلق منها بتعزيز المسار الديمقراطي والمشاركة الشعبية والاستقلال السياسي والتنمية الشاملة، ووصول حركات الإسلام السياسي إلى السطة منفردة أو مشاركة.

وقد أفضت الانتخابات التي أعقبت الثورات العربية عملياً إلى تقدم حركات الإسلام السياسي ونجاحها في الوصول إلى مواقع السلطة والتأثير في أكثر من بلد عربي، وعلى رأسها مصر وتونس والمغرب، وهو ما كشف حالة الانقسام السياسي بين تيار الإسلام السياسي وأطراف في التيارات الأيديولوجية والسياسية الأخرى من يسارية وقومية وليبرالية بفعل التنافس السياسي وتقدم الحركات الإسلامية في الانتخابات، وذلك برغم تجارب سابقة تحالفت فيها هذه القوى فيما بينها خاصة في إطار المعارضة والثورات ضد الأنظمة السابقة.

وانعكست حالة الانقسام بصورة سلبية على الشراكات والتحالفات السياسية والشعبية التي نشأت أثناء مرحلة الثورات، حيث وجدت قوى سياسية وثورية في بعض الدول أن التحالف مع بقايا الأنظمة السابقة التي ثارت ضدها خيارها الأفضل، من أجل مواجهة التيارات الإسلامية في الانتخابات وإفشال تجربتها وإخراجها من السلطة، فيما نجحت القوى السياسية الرئيسية في تونس والتي تشكل الائتلاف الحاكم، في المحافظة على شراكتها السياسية. وتكرر نفس الأمر في كل من اليمن وليبيا، حيث تجاوزت القوى السياسية التوترات التي ظهرت عقب تصعيد الأوضاع في مصر.

وعلى الرغم من طبيعة الاصطفافات الأيديولوجية في بعض الدول العربية فيما يتصل بالشأن السياسي، فإن فريق الأزمات العربي - ACT يرى أن الأزمة القائمة تتمحور حول السياسة، بمعنى أنها أزمة سلطة وحكم، وإن جرى توظيف الأيديولوجيا فيها من قبل هذا الطرف أو ذاك. كما يؤكد الفريق بأن الأزمة هي

بالأساس أزمة تحول أو مخاض ديمقراطي بعد أكثر من ستة عقود على الاستقلال غُيب فيها النقاش المجتمعي الديمقراطي الحقيقي.

بدا طبيعياً أن تواجه حركات الإسلام السياسي التي تصدّت لمهام الحكم في أعقاب الثورات العربية في كل من مصر وتونس والمغرب، أن تواجه مشاكل أو أزمات، وذلك يعود في الأساس إلى أن حركات الإسلام السياسي بعد الثورات بدأت العمل في مساحات جديدة تتصل بالشأن العام، وعلى رأسها الحكم، كان قد تم إقصاؤها عن العمل فيها إلى جانب قوى سياسية معارضة أخرى لأنظمة الحكم السابقة التي استبدت وتفردت بالحكم، غير أن ما زاد من أزمة هذه الحركات الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية المتردية التي ورثتها عن هذه الأنظمة في ظل مرحلة انتقالية، وارتفاع توقعات المواطنين في أعقاب الثورات.

وفي السياق ذاته، فإن حركات الإسلام السياسي لم تستطع أن تتعاون مع القوى السياسية الأخرى رغم حصولها على تأييد شعبي كبير في صناديق الانتخابات في المرحلة التي أعقبت الثورات، وذلك في ضوء غياب نظرية الشراكة الوطنية لدى مختلف الأطراف السياسية بعد الثورات، وهو ما أدى بها إلى أن تتحمل مسؤولية المرحلة الانتقالية وحدها. ويمكن إحالة عدد من الأخطاء التي ارتكبتها الإسلاميون إلى أن الحركات الإسلامية انتقلت بسرعة من ميدان العمل الدعوي إلى ميدان العمل السياسي، ومن المعارضة إلى السلطة دون وجود رؤية وبرامج متكاملة وجاهزة لإدارة الحكم. غير أن هذه مسألة يشترك فيها الإسلاميون مع غيرهم من القوى السياسية القومية واليسارية والليبرالية، ذلك أن حركات الإسلام السياسي في الوطن العربي تعيش ضمن منظومة عربية فاشلة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، وهو ما أدى بالأحزاب العربية إلى حالة كبيرة من القصور وجعلها بعيدة عن محاكاة الأحزاب المستقرة في الغرب والديمقراطيات، وهو ما يحتاج جهود جميع القوى السياسية والتفافها للارتقاء بالحياة الحزبية وتنضيجها للخروج من هذه الحالة.

ونظراً لما لحركات الإسلام السياسي من وزن سياسي وشعبي في الوطن العربي فقد باتت تمثل نقطة محورية في نجاحات الربيع العربي وعملية التحول الديمقراطي، ولذلك فإن أي أزمة تتعرض لها هذه الحركات سوف تنعكس على واقع الربيع العربي في المنطقة إن إيجاباً أو سلباً.

وعلى الرغم من أن حركات الإسلام السياسي في الوطن العربي تعيش أجواء هذه الأزمة في الوقت الحاضر، حيث تشكل أزمة جماعة الإخوان المسلمين في مصر بعد انقلاب الجيش على المسار الديمقراطي في

٢٠١٣/٧/٣ أبرز معالمها، غير أن هذه الأزمة ليست بنفس المستوى في تونس أو اليمن أو ليبيا أو الأردن وغيرها من الدول العربية، بمعنى أن الأزمة تتفاوت لناحية المستوى والجغرافيا؛ حيث تبلغ الأزمة ذروتها في مصر، بينما هي دون ذلك في تونس حيث حققت انفراجاً مرحلياً، وتصل إلى درجاتها الدنيا في اليمن التي ما زالت تشهد تحالفات بين حركات الإسلام السياسي والقوى القومية واليسارية.

ثانياً: التحديات الحرجة أمام حركات الإسلام السياسي

رغم ما يتعرض له تيار الإسلام السياسي من استهداف ومحاولات إقصاء، ما يزال يشكل طرفاً رئيساً في المعادلة السياسية للمنطقة، غير أنه يواجه عدداً من التحديات الحرجة أبرزها:

١. مواجهة محاولات الإفشال ومن ثم الإقصاء التي تتحالف فيها أطراف عديدة محلية وإقليمية ودولية متضررة من صعود تيار الإسلام السياسي.
٢. تجاوز المرحلة الانتقالية، والحفاظ على المسار الدستوري والديمقراطي، في ظل محاولات بعض الأطراف تغيير الأوضاع بأساليب غير ديمقراطية بعيداً عن الإرادة الشعبية وصناديق الاقتراع.
٣. بناء وتعزيز الشراكات السياسية مع مختلف الأطراف والقوى السياسية بما يحول دون حصول حالة انقسام سياسي أو شعبي أو مذهبي، والوصول إلى بناء الشراكة الوطنية والجماعة الوطنية.
٤. الاستفادة من الخبرات المتاحة في الدولة، والعمل على اكتساب الخبرة والقدرة على تقديم تجربة ناجحة في المواقع الجديدة التي تقدمت إليها بعد التحولات السياسية.
٥. القدرة على إدارة العلاقات الإقليمية والدولية بكفاءة في ظل الهواجس والتخوفات ومحاولات الإعاقة والإفشال والانقسامات والاستقطابات الإقليمية، وهو ما يفرض توفير حزمة من التطمينات المحلية والإقليمية والدولية اللازمة لمختلف الأطراف.

٦. توفير الأدوات القادرة على مواجهة حملات التحريض والتشويه الإعلامي في مواجهة إمكانات إعلامية هائلة لدى خصوم التيار الإسلامي.
٧. تكريس نهج السلمية، وإقناع مختلف الأطراف بعدم اللجوء إلى العنف في إدارة الخلافات السياسية بدءاً من التزام أفراد حركات الإسلام السياسي بهذا النهج.

ثالثاً: الاحتمالات وتداعياتها

في ضوء ما تشهده المنطقة من حراك سياسي واجتماعي فإن الاحتمالات المتعلقة بأزمة حركات الإسلام السياسي وتداعياتها على الوطن العربي لا تنحصر في احتمالات متماثلة لهذه الحركات، وإنما قد تتنوع لدرجة التباين التام بين مختلف الأقطار، ويعود ذلك في الأساس إلى التباين الجيوسياسي والاعتبارات الخاصة بكل حركة من حركات الإسلام السياسي والسماوات الاجتماعية والاقتصادية للدولة ووزنها الإقليمي والدولي، ومن أبرز هذه الاحتمالات:

١. تصاعد المواجهة والصراع بين تيار الإسلام السياسي من جهة والأطراف المنافسة والمتضررة من جهة ثانية، وبهذا المفهوم فإن تصاعد حالة الأزمة لدى حركات الإسلام السياسي تعني بالضرورة تأزيم المنطقة والقوى السياسية الأخرى، ويزيد من حدة المواجهة ويطيل أمدتها خاصة في ظل ما تمتلكه الأطراف من عناصر قوة مادية وشعبية وشعور بالخطر، مما يزيد من هشاشة النظام السياسي والأمني وتدهور الاقتصاد، ومن أبرز تداعيات هذا الاحتمال:
 - تعطيل المسار الديمقراطي والدستوري.
 - إضعاف الدولة ومؤسساتها العسكرية والأمنية من خلال استنزافها في المواجهة، وإضعاف معنويات المرتبات وتراجع كفاءتهم، وتعطيل برامج التدريب، وتراجع مخزون الاحتياط من الذخائر والأسلحة وزيادة استهلاك الأسلحة والمعدات والآليات.

- تهيئة الظروف لأعمال العنف والعنف المضاد والتحريض المتبادل، وتفشي العنف والفوضى في المجتمع، وما ينتج عنه من انتشار الجريمة والحقد والكراهية والتفكك والانقسام السياسي والمجتمعي، مما يضعف المجتمع ومكوناته، ويتسبب بتراجع ثقة المجتمع بالدولة.
- إضعاف البنية الإنتاجية وطرده الاستثمار والسياحة، وتعطيل المؤسسات الخدمية العامة ما قد يؤدي إلى انهيار اقتصادي يزيد من احتمالات فشل الدولة وانتشار الفوضى والعنف في الإقليم والعالم.

٢. التوصل إلى حلول وتوافقات سياسية تضمن:

- الخروج من الأزمة القائمة وانفراج الأوضاع بشراكات وطنية متوازنة لإدارة المرحلة وعبور الأزمات.
- استكمال متطلبات إنهاء المرحلة الانتقالية، وتحقيق استقرار النظام السياسي والدولة والأمن.
- تدعيم استمرار المسار الديمقراطي والدستوري نحو التطور الاقتصادي والاجتماعي والاستراتيجي.

٣. استمرار الوضع القائم من حيث المواجهات والصراعات السياسية وحالة الانقسام السياسي والشعبي، وما يجمعه من فرص التحول نحو فقدان السلم الاجتماعي وتفشي البطالة والجريمة وضعف إنجاز الدولة، وإطالة المرحلة الانتقالية، بل وتهديد المسار الديمقراطي ومستقبل البلاد وأمنها واستقرارها.

رابعاً: محددات الاحتمالات وتحولاتها

في ضوء هذه الاحتمالات يمكن الحديث عن مؤشرات أساسية تشكل محددات حاکمة حرجة لفرص الاحتمالات وتحولاتها، ومن أبرزها:

١. تطورات الأوضاع في مصر والتي لا تحمل إشارات إيجابية، وتتجه نحو مزيد من الانسداد والاستعصاء وتقليص فرص الحلول والتوافقات السياسية. حيث تبدي السلطات الجديدة تمسكاً بـ "خريطة المستقبل" التي أعلنتها، وتغلق الأبواب على الحوار ومحاولات الوصول إلى تفاهات، وتصعد من

حملات استهداف التيار الإسلامي والقوى السياسية الشعبية المعارضة لما تعتبره هذه القوى "انقلاباً عسكرياً" على النظام المنتخب.

٢. نجحت القوى السياسية المشاركة في الائتلاف الحكومي في تونس وعدد كبير من القوى السياسية الأخرى في تجاوز الأزمة والوصول إلى توافقات سياسية على إدارة المرحلة الانتقالية، تمهيداً لاعتماد الدستور ولإجراء الانتخابات والعبور إلى استقرار النظام السياسي.

٣. تتمسك الأطراف السياسية في اليمن باتفاق المرحلة الانتقالية، والحوار الوطني رغم استمرار بعض المعوقات في محاولة لإفشال المسار.

٤. نجحت الأطراف السياسية في ليبيا في تجاوز حالة التآزم التي أعقبت التغييرات في مصر، فيما يتواصل التحدي الأمني المتعلق بالميليشيات المسلحة وربما بعض بقايا وفلول النظام السابق المسلحة، وكذلك السعي الحثيث نحو التوصل إلى دستور للبلاد تجري بعده انتخابات تؤسس لنظام سياسي مستقر، وكذلك استيعاب واحتواء محاولات اقليم لتصعيد الصدام بين المسلحين في البلاد.

خامساً: التوصيات

١. أن يرسل الإسلاميون رسائل تطمين لاجتياز المرحلة بسلام ونجاح، ومن أجل تخفيف حدة النزاعات والخلافات الداخلية والعربية، لمصلحة إنجاز أهداف الثورات وحركات الإصلاح، وذلك على مستويات عدة، أبرزها:

- التطمين على مستوى الشعب الذي اختار الإسلاميين من أجل تمثيله تمثيلاً حقيقياً.
- التطمين على مستوى القوى السياسية الأخرى في الدولة.
- التطمين على مستوى الدول العربية، بأن حركات الإسلام السياسي تعتبر الأمن القومي العربي جزءاً من أمنها القطري، وتسعى إلى التكامل وتصفير الخلافات مع كل الدول العربية.

- التطمين على مستوى دول الجوار غير العربية (باستثناء إسرائيل) بأن حركات الإسلام السياسي تتبنى سياسة التعاون والانفتاح والتكامل مع الجوار.
- التطمين على مستوى دول العالم بأن حركات الإسلام السياسي تحمل فكراً حضارياً منفتحاً، لكنها تؤمن بالشراكة وليس بالتبعية الدولية.
٢. أن تؤكد حركات الإسلام السياسي التزامها بمدنية الدولة التي تستند إلى المرجعية الإسلامية، والتي تختلف كلياً عما يعرف بالدولة الدينية (الثيوقراطية) بالمعنى العلمي، وأنها ستلتزم بأن الأمة مصدر السلطات، وتداول السلطة من خلال صناديق الاقتراع.
٣. أن يحاول الإسلاميون التمييز بين الدعوي والسياسي في التعامل مع مكونات المجتمع الأخرى وإدارة الدولة.
٤. أن يعرض الإسلاميون أفكارهم وبرامجهم وفق خطاب منسجم على المستوى الداخلي والخارجي يفتح المجال أمام المواطنين للتعاطي مع هذه البرامج بحرية ودون أي نوع من الإكراه.
٥. أن يعرض الإسلاميون أفكارهم وبرامجهم من خلال وسائل إعلام ترقى بمستوى الإعلام العربي الذي يغلب عليه حملات التشويه والترويج.
٦. أن تُبأشر جميع القوى السياسية العربية من إسلامية وقومية ويسارية وغيرها بإجراء حوار معمق بعيداً عن الإعلام، وذلك في اتجاهين: أولهما تجاوز الخلافات والانقسام الذي لا يُخدم بالضرورة مصالح هذه القوى؛ فضلاً عن المصالح العربية العليا، ومن ثم الالتقاء حول قواسم مشتركة يمكن أن تفضي إلى إنجاح الربيع العربي وفق أطروحات واقعية تفضي إلى استراتيجية عميقة ومدروسة للنضال الديمقراطي.
٧. أن تدرك الدول العربية المتخوفة من الثورات أن حركات الإسلام السياسي هي مكون أساسي في الوطن العربي، وأن التعامل الأمني مع هذه الحركات بعيداً عن التعامل السياسي، من شأنه أن يهدد

السلم المجتمعي، لأن هذا النوع من التعامل من شأنه أن يؤدي إلى إغلاق الأبواب أمام هذه الحركات التي تؤمن بالنهج السلمي والديمقراطي بوصفه آلية للتغيير، وبالتالي دفع قطاعات واسعة من الشباب العربي نحو العنف وليكونوا عرضة لاستقطاب الجماعات المتطرفة. وسيكون ذلك بالطبع على حساب أمن واستقرار المنطقة العربية، وهدر مواردها وطاقتها شبابها، وهو ما يتيح المجال أمام المشاريع الأخرى لتسود في المنطقة، وخاصة المشروع الإسرائيلي والأمريكي على حساب " المشروع العربي " الغائب.

٨. نظراً لطبيعة العلاقة التاريخية والسائدة اليوم بين الحركة الإسلامية مع النظام في الأردن، والتي تستند على الاختلاف السياسي دون اللجوء إلى القمع الأمني من قبل النظام أو العنف من قبل الإسلاميين، فإن المحافظة على هذا الحال يلزمة توسيع دائرة الحوار المجتمعي بين النظام الحاكم والقوى السياسية والاجتماعية وعلى رأسها الحركة الإسلامية، وبالتالي استبعاد أفكار الإقصاء والتهميش وأفكار العنف والتطرف من منهج إدارة الخلاف والدفع بالإصلاح السياسي والاقتصادي في البلاد إلى الأمام، متمسكين بالأمن والاستقرار كأساس لإنجاح المسار الديمقراطي.

Executive Abstract

Serious Challenges to Political Islam Movements in the Arab World

Since early 2011, the Arab World has witnessed a series of political shifts ranging between uprisings and reform movements. Revolts broke out first in Tunisia and Egypt, and then in Libya, Yemen and Syria, whereas reform activities took place in Jordan, Morocco and Iraq. After that, more than one country saw an interim stage, which was featured by several political, social and economic crises extending to security and military fields. Such turbulence was attributed by some to the revolts and reform movements per se and, later, to the political powers which led the scene. Some historians, sociologists and economists believe that they represent a product of structural state- and society-level problems which the Arab regimes failed to solve over the past 60 years. The accumulation of these miserable conditions could only be uncovered by the activists in both tracks.

As an atmosphere of change and fighting of corruption, injustice and dictatorship, the political Islam movements were not the only players in the Arab Spring. They constituted part of a broader national leadership inclusive of all public parties. However, the activities were accompanied by regional and international concerns due to their possible medium- and long-run consequences, mainly in terms of better democracy, public participation, political independence and comprehensive development as well as political Islam movements' access to power, whether by themselves or with partners.

In spite of the nature of ideological alignment in some Arab countries with respect to politics, the **ACT** believes that the current crisis is merely centered on authority and ruling, even if ideology is employed by relevant parties. The **ACT** also asserts that it is basically a shift towards democracy after 6 decades of that kind of independence void of genuine societal, democratic dialogue.

It was natural for political Islam movements assuming power in the aftermath of uprisings in Egypt, Tunisia and Morocco to encounter problems. That is basically attributed to their attempt to go into new areas of public affairs – like ruling – from which they had been excluded with other opposition parties during previous dictatorships. In fact, the miserable political, social and economic conditions inherited

from those regimes and the high expectations by citizens after the revolts added to their dilemma. Furthermore, due to the absence of the theory of national partnership for different political parties, political Islam movements – despite their massive public support in ballot boxes – did not manage to cooperate with such parties. Therefore, they had to bear the responsibility of the interim stage by themselves.

As they have such a heavy presence in the Arab World, these movements have become central to the success of the Arab Spring and Democratic shift. Thus, if they are faced by any crisis, it will positively or negatively affect the reality of the Arab Spring.

In light of the current political and social developments, the possibilities of the political Islam movements' crisis and its consequences to the Arab World are not necessarily similar in all these countries. The geopolitical factors for each of these movements as well as each country's social and economic features and regional, international significance are essential in this regard.

Major scenarios here are considered as follows:

- escalation of the conflict between these movements and rival and affected parties
- reaching political settlements
- persistence of the status quo, in terms of political and public division

The following main recommendations are made:

1. Islamists should send messages of reassurance in order to pass the stage peacefully and successfully; alleviate internal and pan-Arab disputes; and accomplish the targets of uprisings and reform movements.
2. They should emphasize their commitment to a civil state with an Islamic reference, which is totally different from a theocratic state in its scientific sense, pledging to maintain the nation as the source of power whose circulation takes place through balloting.
3. Islamists should present their thoughts and programs within a consistent discourse in internal and external terms, so that citizens could deal with their propositions freely without feeling any kind of compulsion.
4. All Arab political powers (Islamists, Arab-nationalists, leftists, etc.) should resort to deep dialogue away from media.
5. The Arab states which fear revolts should realize that political Islam movements represent an integral of the Arab World. Dealing with them in security rather than political terms jeopardizes societal peace.